

بيان السودان
SUDAN STATEMENT

أمام
اللجنة السادسة – الدورة (73)
البند (81)
حول

**برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي
ودراسته ونشره وزيادة تفهمه**

**United Nations Programme of Assistance in the Teaching, Study,
Dissemination and Wider Appreciation of International Law**

السيد الوزير المفوض
الدكتور / الصادق علي سيد أحمد
Minster plenipotentiary
Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : أكتوبر 2018م
New York – October. 2018

"الرجاء المراجعة عند الإلقاء"

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،

ينضم وفد بلادي الى البيان الذي أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز، والبيان الذي أدلت به الغابون إنابة عن المجموعة الأفريقية. والبيان الذي أدلى به ممثل الشقيقة مصر الموقر باسم مجموعة ال 77 والصين. يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام المرقوم (A/73/415) الذي يعكس تنفيذ نشاطات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه والذي بدأ منذ العام 1965 بهدف نشر القانون الدولي والتعريف به وبمساهماته في مجالات تعزيز الأمن والسلام وتقوية العلاقات الودية بين الشعوب وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

السيد الرئيس،،

يولى السودان أهمية كبرى لهذا البرنامج الذي يمثل أحد أهم أوجه سيادة القانون في الأمم المتحدة، ويشيد بالجهود المبذولة من قبل شعبة التدوين بمكتب الشؤون القانونية والتي تضطلع بأدوار مقدرة في سبيل أن ترى نشاط البرنامج النور وبخاصة ما يتصل ببرنامج زمالة القانون الدولي والكورسات الإقليمية وبرامج نشر القانون الدولي على نطاق واسع ولا سيما في الدول النامية.

لقد أسهم البرنامج بصورة واضحة في زيادة الوعي بمبادئ وأهداف القانون الدولي ووسط الطلاب والقانونيين والدبلوماسيين ومساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التناغم والتجانس بين التشريعات الوطنية ومبادئ وأحكام القانون الدولي، بالإضافة إلى الدور الذي تنهض به مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي في نشر القانون الدولي وتقديم البرامج التدريبية التي تستفيد منها المؤسسات والأفراد.

السيد الرئيس،،

فيما يلي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي: يوفّر هذا البرنامج تدريباً شاملاً يقدمه، في إطار برنامج المساعدة، أكاديميون ومهنيون ذوو مؤهلات عالية ممن يشتغلون بالقانون الدولي في مختلف المناطق والنظم القانونية إلى المهنيين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة .. وفيما يلي دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الثلاث التي تُعقد

في مجال القانون الدولي لفائدة أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي توفر آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي التي تسنح للمشاركين من البلدان النامية، في ضوء محدودية عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي نتمنى ان يتم التركيز على هذه البرنامج ومنحه المزيد من التمويل من الميزانية العادية حتى يتم استيعاب اعدد اكبر من الدارسين والراغبين في القانون الدولي.

تنطوي الدورات التدريبية التقليدية على مزايا فريدة من حيث تشجيعها المناقشة المتعمقة والتفاعل والتعاون بين المشاركين. واستجابةً للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي الذي تعدّرت تلبيته عن طريق الدورات التدريبية التقليدية وحدها، أنشأت شعبة التدوين مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في عام 2008. وتتيح المكتبة للأمم المتحدة القدرة على تزويد عددٍ غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم بتدريب عالي الجودة بتكلفة منخفضة نسبياً يُقدّم إليهم بالمجان عن طريق شبكة الإنترنت. لكن لا بد من مواجهة بعض التحديات خاصة في مجال البنية التحتية المعلوماتية للدول النامية وكيفية زيادة رقعة المستفيدين منها.

السيد الرئيس،،

يعرب وفدى عن شكره وتقديره لشعبة التدوين بمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وكذلك للشركاء من منظماتنا الاقليمية والذين نجحوا في إقامة دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي .. ونتقدم بالعرفان بوجه خاص للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي لنجاحهما في تنفيذ الدورة الدراسية لأفريقيا في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه عملا بقرار الجمعية العامة 116/70 .. ونأمل صادقين في تخصيص مزيد من الموارد المالية للبرنامج للتمكين من استمرار تنفيذ هذه الكورسات الإقليمية لما توفره من تدريب عالي الجودة من جانب كبار العلماء والممارسين بشأن طائفة واسعة من المواضيع الأساسية للقانون الدولي، فضلا عن مواضيع محددة ذات أهمية خاصة للبلدان في المنطقة المعينة. وبالإضافة إلى ذلك،

فإن الطابع التفاعلي للتدريب سمح ويسمح للمشاركين لتبادل الخبرات وتبادل الأفكار، مما يعزز المزيد من التفاهم والتعاون بشأن المسائل القانونية في المنطقة. ويشيد السودان بالدول التي ظلت وما تزال تقدم الدعم المالي لهذا البرنامج والتي أسهمت في استمراره.

ويشيد السودان كذلك بالمساهمات التي يقدمها المعهد الأفريقي للقانون الدولي ويدعو إلى مضاعفة الإهتمام به ودعم قدراته وموارده ليضطلع بأدوار أكبر على صعيد نشر القانون الدولي وتدريبه وإجراء الدراسات والبحوث التي تعزز من مساهمة القانونيين الأفارقة في عملية تطوير القانون الدولي.

السيد الرئيس،،

لقد جاءت مداوالات اللجنة الإستشارية في هذه الدورة مثمرة وبناءه، وكانت روح الوفود إيجابية حيث أمكن التوصل إلى التوصيات بعد نقاشات مطولة وشاقة تحت القيادة الحكيمة للمندوبة الدائمة لغانا؛ وكان للمرونة التي أبدتها أعضاء اللجنة جميعاً دوراً فيما تحقق من إختراق وقد حرص وفدى بحكم عضويته في اللجنة على الإنخراط الإيجابي بهدف تعزيز وتفعيل البرنامج ومجابهة التحديات التي تجابهه لا سيما على الصعيد المالي ونتطلع إلى أن تجد هذه التوصيات التفهم والقبول من قبل أعضاء اللجنة السادسة ويثمن وفدى الدور الذي اضطلعت به سكرتارية اللجنة والتي اتسم أداءها بالفاعلية والتميز. ختاماً يؤكد وفدى على أهمية دعم هذا البرنامج واستمراره لتحقيق الأهداف التي قام من أجلها ويناشد كل الدول الأعضاء بإيلاء البرنامج الأهمية المرجوة حتى يتمكن من الوفاء بمقاصده والإستمرار في لعب دوره الطليعي كآلية مهمة من اليات نشر القانون الدولي وتدريبه.

وشكراً السيد الرئيس